

آراء

محنة المسلمين في أوروبا



الأوروبي، لا ينبغي لها أصلاً، في حالة الالتقاء أو التصادم الثقافي، أن تناقش لا في إطار شعبي عفوي ولا في إطار أخلاقي، فمثل هذه الأطر ليس لها أساس جدي، وهي تركز في الوقت نفسه الأحكام المسبقة والإنغلاق الثقافي، ولن توصلنا إلى تفاهم حضاري. فساركوزي وأقرانه من ممثلي النظام

الرأسمالي في كل البلدان الأوروبية، لن يكسبوا هذا الجدل أبداً لو ظلوا يقيمون حججهم على أن المرأة مستعبدة وكرامتها ممتهنة لمجرد أنها ترتدي الحجاب أو النقاب، فهم أنفسهم يعرفون حق المعرفة، وقبل غيرهم، أن ليس هناك في تاريخ البشرية نظام استعباد المرأة وامتنع كرامتها مثلما فعل ويفعل النظام الرأسمالي الذي يخدمونه بكل قوتهم. هذا النظام، الذي لا يرتضي للمرأة أن "تستعبد" بارتداء الحجاب والنقاب، هو نفسه الذي حول المرأة إلى سلعة تجارية، عراها حتى من ورقة التوت، وأباح إقامة أكبر صناعة تجارية في التاريخ تقوم على استغلال المرأة استغلالاً جنسياً، وتتصيد ثروات الشعوب من الفتيات الحسانوات في كل أنحاء الأرض وتزجهن في هذه الصناعة، بطريقة تفوق في وحشيتها ولا إنسانيتها ولا أخلاقيتها استغلال ثروات الشعوب من النفط والغاز والككاو وغير ذلك.

وفي الوقت نفسه لن يكسب المدافعون عن الحجاب والنقاب الجدل أيضاً إذ هم يقيمون حججهم على أن الحجاب والنقاب يحفظان كرامة المرأة وعفتها، أو أنهما أصلاً لهما صلة حقيقية بأخلاق المرأة. الحجاب، وغيره، لا يقول شيئاً عن أخلاق المرأة، بل إنه ربما يقول الكثير عن أخلاق الرجل. إن الجدل في هذا سينتهي في آخر المطاف إلى إدانة الرجل باعتباره ضعيف الدين، مشكوكاً في قدرته على الالتزام، وديم الخلق، وسريع الإنقياد لشيطان رغباته وشهواته، إن لم تساعده المرأة على أن يكون متديناً، فتحجب عنه خصلة شعر أو نظرة عين أو نعومة صوت.

د. عمر ظاهر

أحد أصلاً هذا الأمر، لأن الحجاب والنقاب هناك جزء من الواقع الاجتماعي السائد والمقبول. إنهما موضوع للجدل في أوروبا، حيث تلتقي وتتصادم ثقافات الأرض كلها. وطالما أن الأمر يتعلق بالتقاء أو تصادم ثقافتين فلا غرابة أن يكون هناك اختلاف كبير وتقييمات غير موضوعية لهذه الظاهرة، شأنها شأن كل القضايا والظواهر الثقافية الأخرى، فالناس في كل ثقافة ينظرون إلى أية ظاهرة ثقافية غريبة عنهم إنطلاقاً من قيمهم الثقافية هم. لذلك ينبغي لمن تلبس الحجاب والنقاب في أوروبا أن تكون مهياً لتعرض لكم كبير من ردود الأفعال غير الودية، فهي متخلفة ومهانة ومستعبدة (في المقاييس الأوروبية الشعبية)، تماماً كما ينبغي للمرأة التي ترتدي لباساً أوروبياً صيفياً أن تتقبل ما ستواجهه لو أقامت في قرية في صعيد مصر، فهي متهتكة، عديمة الحياء، مبتذلة، إلخ (في المقاييس الريفية الشعبية هناك) - ذلك لأن أوروبا ليست أكثر تحضراً من اليمن وحضرموت وصعيد مصر، حين يتعلق الأمر بردود الأفعال الشعبية على المظاهر الثقافية الغريبة. هذا هو واقع الحال.

على أننا حين نبتعد عن ردود الأفعال الشعبية العفوية، ونبدأ بتحليل أية ظاهرة تحليلاً اجتماعياً وعلى مستوى يتطلب التحلي بالمسؤولية، فإن من غير المقبول أن نستخدم نفس المفردات الشعبية ونتبنى نفس الموقف الشعبي العفوي غير المدروس. هذا هو الإشكال، الذي يقع فيه ساركوزي وسياسيو الإنغلاق الثقافي في أوروبا، ويقع فيه كذلك السياسيون الإسلاميون، أي تبني المفاهيم الشعبية واستخدام مفرداتها في سجلاتهم. من المؤكد أن السياسيين في الغرب يفعلون ذلك عدداً وعن وعي، فالمسألة عندهم تدور حول كسب عواطف وأصوات الشعب باللعب على مخاوفه وهواجسه، وبالتالي فإن استخدام المفردات الشعبية (استعباد، تخلف، مهانة) نفسها أسلوب مدروس. لكنهم يضيفون إلى تلك المخاوف ومفرداتها بعض "التوابل" الفلسفية الأخلاقية فيعطونها بعداً مبالغاً في خطورته. لكن من المشكوك فيه أن يكون الإسلاميون يستخدمون مفردات من قبيل التهتك، الحياء، الاحتشام، الابتذال، إلخ، بنفس الطريقة البراغماتية الواعية.

إنه لغريب حقاً أن النخب السياسية، بدلاً من أن تجري أمام الشعوب وتنورها وتفتح عينيها على الحقيقة وتقودها إلى الأمام، تقف خلفها وتحاول أن تجرها إلى الوراء، إلى عصور الظلام والاحتراب الديني. وغريب أيضاً أن يوضع موضوع اللباس - في أوروبا، ملتقى الثقافات وموطن المفاهيم المدنية، خاصة - في إطار أخلاقي. إن مسألة الحجاب والنقاب ونقيضتهما، اللباس

إنه جدال سيطول، فلا يخفت صوت المتجادلين حتى يأتي من يصب الزيت على النار فيتصاعد الصراخ من جديد. المسلمون: كيف يتكاثرون؟ ماذا يلبسون؟ كيف يربون أولادهم؟ كيف يعاملون نساءهم؟ كيف يصبحون إرهابيين؟ متى سيندمجون في مجتمعاتنا؟ كيف وكيف؟ وماذا ولماذا؟

لعمري إن أوروبا محظوظة، ليس فقط بالنعيم والرخاء الاقتصادي وبحرية التعبير وبسيادة القانون فيها، بل هي محظوظة أيضاً لأن الأقدار وفرت لشعوبها ووسائل إعلامها وسياسيها وسيلة للتسلية لا مثيل لها. ثرى بماذا كانت صحف أوروبا ووسائل إعلامها الأخرى تنتشغل الآن، إن لم يكن هناك مسلمون في أوروبا؟ وعلى أي شيء كان سياسيو أوروبا سيراهنون في كسب أصوات ناخبهم، لو لم يجلب المسلمون إليهم الحجاب والنقاب لينصب هؤلاء السياسيون من أنفسهم حماة للثقافة والحضارة الأوروبية في وجه البرابرة؟

الرئيس الفرنسي ساركوزي فجرَ قنبلة الموسم في خطابه حول النقاب، إذ وصفه بأنه رمز لاستعباد المرأة، وأكد على أن المجتمع الفرنسي المتحضر لن يقبل بهذا الاستعباد. وهنا في الدنمارك ينبغي لنا أن نتهيا لجدل ساخن، فنحن أولاً نعيش في مجتمع لا يقل تحضراً عن مجتمع ساركوزي، ونحن ثانياً، وإن كنا بعيدين نسبياً عن الانتخابات، إلا أن سياسيينا من اليمين واليسار ليسوا أقل تحمساً للحفاظ على الحضارة ومحاربة استعباد المرأة، ونحن ثالثاً لا نختلف عن فرنسا، فقد بدأت ظاهرة النقاب تسترعي انتباهنا في شوارع مدننا. وهكذا فإن الصيف كان ساخناً عندنا حتى لو غابت الشمس وبقيت السماء غائمة وهطلت الأمطار على مدار اليوم، فالموضوع وُضع على طاولة الجدل. فمرحى!

نحن، والحق يقال، بحاجة ماسة إلى الخوض في هذا الموضوع بجدية وموضوعية، وبتجرد عن العواطف الدينية والهوسات الحضارية. نحن بحاجة إلى وضع مسألة اللباس والزي في مكانيهما الواقعي في حياتنا الاجتماعية بعد كل هذا اللغط الذي أثير تارة عن الرابطة وتارة عن الحجاب وأخرى، الآن، عن النقاب والبرقع.

معنى الحجاب والنقاب

مسألة الحجاب والنقاب تكتسب معنى خاصاً في حالة الالتقاء أو التصادم بين ثقافتين، ففي اليمن وحضرموت، مثلاً، لا يناقش

الأقليات القومية في أوروبا: عنصرية.. وضرورة وجود



الزيادة المسجلة على عدد السكان بينما قرابة 80 بالمئة من هذه الزيادة تعود إلى تنامي موجات الهجرة الأيدي العاملة الرخيصة من بلدان الشرق الأوسط وشرق أوروبا، حيث تتراجع نسبة المواليد في مجمل دول الاتحاد ولم يسجل منذ العام 2007، سوى نسبة صفر وخمسة من عشرة في المائة، فيما سجلت الهجرة الأجنبية حوالي 2 مليون نسمة في الفترة ذاتها.

ومنذ العام 1992، تشير الإحصاءات الرسمية الأوروبية، إلى أن مساهمة المهاجرين والعمال الأجانب تسجل ارتفاعاً مطرداً في الكثافة السكانية تفوق مساهمة الأوروبيين أنفسهم في المجال نفسه، ويتجاوز تقديرات مجمل المعطيات والمؤشرات التي توحى بتغييرات البنى الديمغرافية والتوازنات الاقتصادية الأوروبية التي تسعى دول الاتحاد لتدليلها ومعرفة ضرورتها، في ظل تزايد الضغوط

الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفاقم الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على السياسات العامة في البلدان الـ 56 التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، حيث أشارت معظم التقارير، إلى استمرار تضاعف الهجمات العنيفة على المهاجرين والعمال حتى ضد مواطني أوروبا الشرقية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت اليوم تشكل عنصراً رئيسياً جديداً، في سجلات جرائم الكراهية والعنف، وبخاصة في المملكة المتحدة البريطانية وإيرلندا الشمالية واسكتلندا وإيطاليا وفرنسا ضد العمال البولنديين والرومان والبلغار وغيرهم من دول ماكان يعرف سابقاً بالمعسكر الاشتراكي الشيوعي، حيث تتلقى مراكز الشرطة والامن الوطني في هذه الدول شكواى يومية حول عمليات السطو والتهديد والعنف وأحياناً القتل، ضد الأجانب.

ولكن على الرغم من تصاعد موجات الكراهية والعنف ضد الأجانب، تشعر معظم حكومات الغرب، بأنها

المهاجرين في أوروبا. واتهم التقرير، أعداد كبيرة من المسؤولين الحكوميين وقادة أحزاب سياسية متطرفة، بالوقوف خلف الجماعات المعادية للأجانب، والسعي لتوظيف قواعدها الشعبية للترويج لمبادئها وتوجهاتها ونشر أفكارها العنصرية. وهذا ماكان يفسر بالضبط، انتصار اليمين المتطرف، في انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة للعام 2009، حيث حققت الأحزاب المناهضة للمهاجرين، في الدنمارك وهولندا والنمسا وبريطانيا وسلوفاكيا والمجر، مكاسب كبيرة، في عدد أصوات الناخبين والمقاعد البرلمانية على حساب الأحزاب والقوى الداعمة للأقليات الأجنبية والمدافعة عن همومها.

إلى ذلك أعربت، تقارير أوروبية عن قلقها لما كانت تؤكد عليه المعلومات الرسمية والأهلية، حول تزايد حوادث العنف والتمييز العنصري وانبعاث النازية الجديدة في معظم دول القارة الأوروبية، بسبب الأوضاع

أشار تقرير مؤسسة الديمقراطية وحقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأوروبي، إلى حدوث تطورات مقلقة وخطيرة في أجواء الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالنسبة للأقليات الاثنية والعرقية ومعتنقي الأديان السماوية حول العالم. وذكر تقرير المؤسسة الذي صدر قبل عدة شهور، أن الأقليات الاثنية والعرقية ومعتنقي الأديان السماوية، يتعرضون في هذا الوقت إلى هجمة شرسة من الحقد والكراهية، من قبل مجموعات عنصرية وشوفينية معادية للمهاجرين في أوروبا، وإلى ارتفاع مخيف في نسبة الجرائم وعمال العنف المتسمة بالتطرف الأعمى والتمييز والعنف ضد الأجانب..

وأضاف التقرير: "أن الأفراد والجماعات المعادية للأجانب، تواصل استخدام كافة السبل التحريضية، بما في ذلك شبكات الانترنت للتعبير عن وجهات نظر سياسية وعقائدية وعنصرية ونازية وشوفينية بهدف ترويح وتعميم الكراهية والعنف ضد

الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي لاقدرة لبعض الدول الأوروبية في تحمل أعبائها، ويجعل حلها في غاية الصعوبة بالنسبة للدول التي لايزال اقتصادها يترنح امام ضربات الأزمة المالية العالمية.

هاني الرئيس